

التحضر في العالم الثالث : منظور عالمي

الفصل الحادي والعشرون من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي
ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

منذ عام ١٩٥٠ ، أصبح التحضر ظاهرة عالمية (ينظر الفصلين ٤ و ٥). على الرغم من اختلاف وتيرة التغيير بدرجة كبيرة بين البلدان والمناطق ، عمليا كل بلدان العالم الثالث تحضرت بسرعة . وإن الدليل على تباطؤ معدل نمو بعض أكبر المدن ، والاستقطاب العكسي أو عدم التركيز المكاني للأشكال الحضرية المتعددة المراكز لا يتعارض مع الاستنتاج القائل بأن العالم الثالث يزداد تحضراً . في هذا الفصل نؤشر عددا من الاختلافات الهامة بين التحضر في العالمين الأول والثالث ، واستعراض النظريات الرئيسية للصلة بين التحضر والتنمية الاقتصادية . كذلك نسلط الضوء على عملية التحضر في العالم الثالث وآثارها على البنية الحضرية في سياق تاريخي من الفترة المبكرة من الاستعمار التجاري إلى الوضع الحالي ، التي تميزت بمستويات عالية من التحضر وظواهر عديدة منها التحضر الخارجي .

التحضر في العالمين الأول والثالث

يظهر التحضر في بلدان العالم الثالث عدداً من التناقضات المهمة مقارنة مع العالم

المتقدم :-

- ١ . إنه يحدث في بلدان ذات مستويات تنمية اقتصادية أدنى مما كان عليه الحال عندما بدأ التحضر المتسارع في الغرب ، أوروبا وأمريكا الشمالية ،
- ٢ . العمر المتوقع عند الولادة لابناء هذه البلدان بمستويات ادنى ، ومستويات تغذية متدنية ، وهي أكثر فقرا ، وهي ايضا أدنى في مستويات استهلاك الطاقة ، وفي مستويات التعليم ،
- ٣ . تضم أعدادا كبيرة من الناس مقارنة مع ما كان في العالم المتقدم ،
- ٤ . تعاني منهجرة أكبر حجماً وأكثر سرعة ،
- ٥ . التصنيع متخلف فيها كثيرا ، ولمعظم المهاجرين فرص عمل هامشية في المدن ،
- ٦ . عادة ما تكون البيئة في مدن العالم الثالث أكثر صحية على عكس المدن الصناعية في الغرب . والخصوبة الحضرية أكبر في مدن العالم الثالث ومعدلات التكاثر الصافية أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى في الدول الصناعية .
- ٧ . المناطق العشوائية الضخمة والمستوطنات العفوية تميز معظم المدن الكبيرة في العالم الثالث .
- ٨ - توقعات الضغوط المتزايدة من أجل التغيير الاجتماعي السريع أكبر مما هو في الغرب ،
- ٩ . غالباً ما تكون الظروف السياسية المؤدية إلى الاستيلاء الثوري على الحكومة نتيجة للحالة الاستعمارية لمعظم دول العالم الثالث ،
- ١٠ . معظم دول العالم الثالث لديها إرث إدارة مركزية ، ونتيجة لذلك من المرجح أن تكون مشاركة الحكومة في التنمية الحضرية في هذه البلدان اليوم أفضل مما كان عليه الغرب في القرن التاسع عشر .

على الرغم من هذه الاختلافات العامة في عملية التحضر بين الاثنين ، من الضروري أن ندرك أن التحضر ليس عملية موحدة للجميع عندما تمر البلدان في سياق "التنمية" . على الرغم من وجود أوجه تشابه بشكل عام ، عملية التحضر في أجزاء مختلفة من العالم هي نتيجة التفاعل المعقد بين العوامل الجغرافية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية ، عالميا ومحليا . نحن نتعامل مع العديد من الاختلافات الجوهرية العمليات التي نشأت عن الاختلافات في الثقافة وفي الوقت . هذه العمليات نتائج عوامل متنوعة في مناطق

العالم المختلفة (ينظر الفصل ٥). يرتبط العامل الأساسي المشترك بالعلاقة بين التحضر وتطوير الاقتصاد .

نظريات التحضر والتنمية

ثلاثة نماذج رئيسية تفسر التحضر في العالم الثالث تحت منظور التطوير :

نظرية التحديث ،

في العالم المتقدم ، تم ربط التنمية الاقتصادية والتحضر في عملية التصنيع والتحديث. تبعاً لذلك ، أكد المنظرون الغربيون على ضرورة التصنيع الحضري لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث . طبقاً لنظرية التحديث ، فإن تنمية العالم الثالث هي عملية تقارب وتطوير ، ينشر من خلالها الابتكار الاقتصادي والثقافي من الغرب ، الذي سينقل المجتمعات الأقل نمواً الى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتقدمة التي سادت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . تم تغليف هذه الفلسفة ، روستو (١٩٥٩) ، في مراحل نموذج النمو الاقتصادي . تلعب المدن ، ولا سيما المدن الرئيسية ، دوراً مركزياً في هذا النموذج التنموي ، حيث تعمل كوابات رئيسية يتم من خلالها نقل الابتكار إلى بقية المجتمع . وقد تم توجيه نقد الى نظرية التحديث هذه على أساس :-

١. تجاهلت التنوع السياسي والاقتصادي بين دول العالم الثالث ، مما يجعل التحليل المقارن للتنمية على طول مسار واحد إشكالية للغاية ،
٢. عدم مراعاة دور العوامل الثقافية في عملية التنمية ،
٣. لم تولي اهتماماً كافياً لطبيعة العلاقة بين الصناعة في الدول المتقدمة والعالم الثالث .

نظرية التبعية ،

بحلول السبعينيات من القرن الماضي ، استمر الركود الاقتصادي لمعظم دول العالم الثالث ، فمن الواضح أن المنطقة لا تتوافق مع النماذج الغربية للتحضر المبنية على أساس الدور "التوليدي" للمدن ، ومفهوم التقارب بين المجتمعات . أوضحت النظرية ذلك من خلال التأكيد على هيمنة الدول الغربية على النظام الاقتصادي العالمي والقدرة المترتبة للدول والشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال المناطق الطرفية . بدأت هذه العملية مع استعمار الأوروبيين لدول العالم الثالث ، الذي أسس " علاقات مترابطة ولكنها غير متكافئة " بين المستعمر والمستعمر (Spybey 1992) اكتسبت نظرية التبعية تداولاً واسع النطاق إلى حد كبير نتيجة البحث في أمريكا اللاتينية من قبل فرانك (١٩٦٧) ، الذي جادل بأن الفتح الأيبري امتص أمريكا ما قبل كولومبوس في النظام العالمي للرأسمالية . لذلك تم ربط أمريكا اللاتينية بسلسلة من عقود استخراج الفائض (في البداية في شكل الفضة والذهب والقطن والسكر) وكلاهما "المتقدمة" إسبانيا والبرتغال ، وبعد ذلك بريطانيا ، وأمريكا اللاتينية "غير المتطورة" . كان المنطلق الأساسي لنظرية التبعية أن التنمية و التخلف نتائج لعملية نفسها ، وللمدن دور محوري في هذه العملية . فإثناء سلسلة من المستقرات البشرية لاستخراج الموارد الطبيعية من قبل القوى الاستعمارية ، أدى الى بروز مدن مراكز وأطراف على الصعيد العالمي وداخل أمريكا اللاتينية . على الصعيد العالمي ، زودت أمريكا اللاتينية دول العاصمة بالمواد الخام والمنتجات المصنعة المستوردة من خلال مدن الموانئ الرئيسية . على المستوى الإقليمي عملت المدن الكبيرة كمراكز تستغل مدن المقاطعات والمناطق الريفية .

تمتعت نظرية التبعية بفترة من البروز الفكري من أوائل السبعينيات حتى منتصف

الثمانينات . منذ ذلك الحين ، وجه النقاد الانتباه إلى أوجه القصور الآتية :-

١. تركز بشكل مفرط على عمل النظام الرأسمالي الدولي وعدم كفاية الاهتمام بالقوى الثقافية والسياسية الداخلية التي تعمل في البلدان ،
٢. لقد كان ضمناً في حجة فرانكي أن عملية استخلاص الفائض جرت عندما كانت أمريكا اللاتينية فقيرة ، ولكن لم يكن هذا هو الحال بشكل موحد . على سبيل المثال ، استثمار رأس

المال البريطاني في الأرجنتين وأوروغواي وإنشاء السكك الحديدية والبنية التحتية الحضرية وارساء أسس تجارة الماشية والصوف والضأن و إنتاج الحبوب ،
٣. نظرية التبعية غير قادرة على التنبؤ أو حتى شرح الصعود الاقتصادي للدول الصناعية الحديثة في شرق آسيا في السبعينيات .

نظرية النظام العالمي،

تم توسيع منظور الاقتصاد السياسي لنظرية التبعية من قبل Wallerstein (١٩٧٤) ، الذي اعترف بأن النظام العالمي كان أكثر تعقيداً مما تم اقتراحه خلال التباين القطبي في البلدان التابعة والمدن ، ثم حدد ثلاثة أنواع من المراكز الوطنية داخل النظام العالمي :-

١. جوهر مهيمن لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ؛
٢. شبه إحاطة بدول العالم الثالث الأكثر ثراءً مع صادرات معدنية و / أو محدودة التصنيع للتصدير ؛
٣. محيط من البلدان الفقيرة التي كانت في الماضي أو ما زالت تُستغل نتيجة مشاركتها في الاقتصاد العالمي .

بشكل عام ، وخلافاً لنظرية التبعية السابقة ، فإن نظرية النظام العالمي ترى أن البلدان قد تغير مواقفها النسبية فهي ليست محكومة بها إلى الأبد . فبالإضافة إلى حجم ودور وخصائص المدن الفردية ، فهي تعكس أيضاً الموقف العالمي من مجتمعاتها . ويمكن القول إن أهم الاستنتاجات التي تنبثق عن هذه المناقشات النظرية حول التنمية والتحضر في العالم الثالث هي :-

أولاً ، الاعتراف بترابط التنمية الاقتصادية والحضرية في جميع أنحاء العالم و
ثانياً ، الاعتراف بالحاجة إلى توظيف "الهيكلي التاريخية" في منظور جغرافية الحضر
المعاصرة للعالم الثالث.

سيتم توظيف هذه المنظورات في ما تبقى من مناقشتنا للطبيعة المتغيرة للتحضر في العالم الثالث .

السياق التاريخي للتحضر في العالم الثالث ،

من القرن السادس عشر فصاعداً ، أثرت بريطانيا والقوى الأوروبية الأخرى مباشرة على التحضر في البلدان النامية من خلال الإمبريالية وعبر الاستثمارات في النقل والبنية التحتية المصممة لتسهيل الاستخراج الابتدائي للمنتجات . أوضح الآثار للتوسع الأوروبي ، وفي وقت لاحق ، التوسع الأمريكي في العالم الثالث كان بإنشاء المدن ، وفي بعض الحالات ، تدمير ثقافات المناطق الحضرية القائمة . في أمريكا اللاتينية كانت مدن الإنكا والأزتيك (ينظر الفصل ٣) هدمت واستبدلت بالمستوطنات الإسبانية . تم بناء العديد من المدن في مواقع جديدة ، مع معظم المدن الكبرى اليوم ، بما في ذلك ليما ، بوينس آيرس ، أسسها الإسبان بوغوتا وكراكاس ولا لاباز . وبالمثل ، فإن معظم مدن البرازيل الرئيسية ، مثل ريو دي جانيرو ، وساو باولو وسلفادور دي باهيا ، تأسست من قبل البرتغاليين . في المناطق غير اليوروبا في غرب إفريقيا بعض من حصن المستوطنات أسسها البريطانيون والفرنسيون والبرتغاليون (بما في ذلك داكار وأكرا ولاغوس) التي أصبحت المدن الرئيسية للقرن العشرين . وفي بقية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تم إنشاء جميع المراكز الحضرية الرئيسية مثل جوهانسبرغ وكيب تاون ونيروبي وساليسبري بالمثل من قبل الأوروبيين . وبالمثل ، في آسيا ، المدن الساحلية الأوروبية مثل كالكتا وبومباي أصبحت المراكز الحضرية الكبرى . فقط في الصين وأجزاء من العالم العربي كانت النظم الاقتصادية والثقافية القائمة قوية بما يكفي لمقاومة التأثير الأوروبي على الشكل الحضري .

بشكل عام ، ازدهر التمدن الأوروبي في جميع أنحاء العالم الثالث ، مع تنوع في طبيعة التأثير الاستعماري :-

١. اختلف حسب طبيعة المناطق المستعمرة . بينما كان البعض متخلفا يعتمد اقتصاديات الكفاف ، احتوت بلدان أخرى اقتصادا أكبر وأكثر تعقيدا من القوى الاستعمارية ،
 ٢. اختلف حسب طرق الاستعمار. سعى الجميع الى الربح الاقتصادي ، لكن تنوعت أساليب الاستغلال ، حيث فضل البريطانيون الحكم غير المباشر من خلال المستشارين ، واسلوب الاندماج الفرنسي المباشر للأراضي في نظام ادارة العاصمة المركزية ،
 ٣. قبل كل شيء ، اختلف مزيج التأثير الاستعماري مع ما قبل الاستعمار بمرور الوقت .
- مراحل التحضر الاستعماري ،**

يمكن تطبيق المراحل المتتالية المحددة في ادناه على عموم العالم الثالث .
الاستعمار التسويقي ، تم الاستكشاف الأولي من أوروبا من قبل الأفراد الذين يبحثون عن أشياء ذات القيمة المتأصلة ، مثل الذهب والفضة . بعد ذلك تحول البحث إلى السلع التي تم تقييمها في النظام التجاري الأوروبي ، مثل الحرير والتوابل والسكر . معظم السلع كانت من المنتجات الطبيعية للبلاد ، ومجموعتها المحلية تركت في أيدي التجار الحاليين ، الذين ظلت شبكاتهم سليمة وببساطة دمجها في الأسواق الأوروبية الجديدة . بشكل عام ، لم تكن هناك حاجة تذكر لحضور أوروبي واسع النطاق في الدولة الأجنبية .

محدودية المدى الأوروبي يعود سببه ، جزئياً ، إلى كفاءة شبكات التجارة المحلية ، ولكن أيضاً إلى حقيقة أن الاستعمار التجاري كان قائماً على الشركات الخاصة بدلاً من الدولة . كان عدد ممثلي الشركات الدائمة قليلاً وكانوا يميلون إلى أن يقتصر نشاطهم على مناطق الامتياز المقيدة مكانياً داخل المدن الأصلية القائمة . بعد ذلك ، توسعت التجارة ونمت الأرباح ، فسعى الأوروبيون إلى وجود أكبر من أجل الإشراف على تحصيل البضائع التجارية . أدت الحاجة إلى حماية المستودعات إلى وجود القوات المسلحة بأسلحة متفوقة . وفي وقت لاحق ، زاد الطلب على السلع الموثوقة ذات الجودة مما أدى إلى التوغل التدريجي للأوروبيين في عملية الإنتاج ، وهي خطوة وسعت النفوذ إلى ما وراء منطقة الامتياز التجاري .

بعبارة عامة ، كان للعصر الاستعماري التجاري تأثير ضئيل على المناطق الحضرية في انظمة العالم الثالث . اقتصر الأوروبيون عادة على مناطق صغيرة من مدن الشعوب الأصلية التي انقسمت بالفعل على أسس عرقية / مهنية ، ولحين تكون الجيب الأوربي لم يحدث سوى اختلاف بسيط في البنية والوظيفة الحضرية . لا توجد هرمية حضرية جديدة تم إنشاؤها خلال هذه الفترة . فقط في أمريكا اللاتينية حيث قامت المستوطنات بشكل محض باظهار الأصل الاستعماري ، مثل بوينس آيرس وليما .

المرحلة الانتقالية ، بحلول نهاية القرن الثامن عشر ، بدأ الاهتمام الأوروبي بالمشروعات الخارجية يتزايد لعدة أسباب :-

أولاً ، حروب أوروبية واسعة النطاق في العصر النابليوني امتص التمويل للاستثمارات الخارجية والعديد من المغامرين الذي اعتمد عليهم الاستعمار التجاري ،
ثانياً ، التحول إلى الإنتاج وليس فقط التجارة لزيادة تكلفة الأنشطة الاستعمارية بما يتجاوز قدرة الشركات المعنية ،

أخيراً ، السمة الرئيسية في الفترة الانتقالية كان اهتمام المستثمرين الأوروبيين بأرباح أكبر من خلال الثورة الصناعية في الداخل بدلاً من الاستعمار التجاري . كان في هذا السياق الذي وجد رافلز لايت وإليوت الحكومة البريطانية أقل تحمسا لآفاق التنمية وعمليات الاستحواذ على سنغافورة ، بينانغ وهونغ كونغ على التوالي .

الاستعمار الصناعي ،

تردد المستثمر - المستثمر لم يدم طويلا . فالنمو السريع للصناعة الأوروبية أدى إلى زيادة الطلب على المواد الخام والغذاء للمناطق الحضرية المزدهرة والقوى العاملة فيها . بحلول الربع الثالث من القرن التاسع عشر كانت العاصمة الأوروبية مرة أخرى تستقبل تدفقات من الخارج ، ولكن في هذه المناسبة كان الوكيل الرئيسي للتنظيم هي الدولة .

يتطلب تراكم المواد الخام والمواد الغذائية أكثر من مجرد تداولها . إنه يعتمد على اكتساب الأراضي وتنظيم الإنتاج من أجل إبقاء التكاليف عند أدنى مستوى ممكن . كان لهذا تأثيراً كبيراً على التحضر في المستعمرات . يرى الملك (١٩٧٦) أن ترجمة الدافع الاقتصادي للاستعمار إلى شكل حضري من خلال ثلاثة قوى وسيطة رئيسية :-

١. الثقافة القيم الاجتماعية والقانونية والدينية للسلطة الاستعمارية التي أنتجت مجموعة من المؤسسات التي حددت التعبير المادي للثقافة . فقد انعكست عناصر الثقافات المختلفة في المجتمع البريطاني الفيكتوري في شكل مباني مستعمراتها ، من حيث وجود الكنائس والمسارح ونوادي الرجال وفي تطبيق معايير البناء ولوائح التخطيط .

٢. التكنولوجيا الفرق التكنولوجي الرئيسي بين القوى الاستعمارية كان في الاستخدام الواسع لمصادر الطاقة الجامدة بدلاً من الحيوانات و النقل البشري . البنية التحتية الجديدة للنقل ، بما في ذلك السكك الحديدية والشوارع الواسعة ، دمرت أنماط الشوارع القديمة في العصور الوسطى للعديد من المدن القائمة . ولأن تطوير النظام الحضري أكثر تعقيداً ، هناك حاجة لمنظمات اجتماعية جديدة ، بما في ذلك الشرطة وشركات النقل و وكالات الإدارة الحضرية . في بعض الحالات ، مثل دلهي ، تم التخلي عن الشكل الحضري الحالي لصالح مناطق جديدة على أساس التكنولوجيا الأوروبية .

٣. الهيكل السياسي العامل الذي مكن إدخال الجملة الجديدة لهذه التقنيات والقيم الثقافية كانت السيطرة السياسية التي يمارسها الأوروبيون . تألف المجتمع الاستعماري في القرن التاسع عشر من مستويين المستعمرون المهيمون والمستعمرون التابعون . تسيطر النخبة الاستعمارية على الاقتصاد والحكومة والبلدية ، ويتشكل مجلس المدينة وفقاً لرغبات نسبة صغيرة من مجموع السكان .

شهدت الفترة الاستعمارية الصناعية تأثيراً أوروبياً كبيراً على التنمية الحضرية . شهد هذا العصر أصول الأسبقية الحضرية المعاصرة على أنها اقتصادية وركزت السلطة السياسية على مدن معينة على حساب مدن أخرى . داخل المدن الاستعمارية ، أنماطاً مماثلة من الفصل الاجتماعي والاقتصادي والمكاني تم تعزيزها . التخصص الوظيفي للنشاط الاقتصادي على أساس عرقي مما يعني خطوط الطبقة والعنصر الأجنبي للتجارة كان يسيطر عليه الأوروبيون و مؤسساتهم ، والتجميع المحلي وتوزيع البضائع في أيدي المغتربين غير الأوروبيين ، وكان الإنتاج المحلي وظيفية السكان الأصليين تحت إشراف المغتربين . وقد انعكس هذا التمييز الوظيفي من قبل الفصل العنصري العرقي ، مع فصل المناطق الأوروبية فعلياً عن غيرها بطريق تطوق المساحات المفتوحة وخطوط السكك الحديدية لتوفير الأمان للأقلية من السكان .

الاستعمار المتأخر ،

اتسمت سنوات ما بين الحربين بركود اقتصادي كبير أدى إلى عدم انتظام الطلب على المنتجات الأولية للمستعمرات ، وأصبحت الأرباح غير موثوقة . في بعض المجالات التي أدت إلى البحث عن وفورات الحجم ، وبدأ صغار المنتجين بالمكثنة وإصلاح الأراضي . حفز هذا الانجراف السكاني المتسارع في المناطق الريفية العمل في المدن ، حيث تم استيعابه جزئياً فقط من قبل مصنع لا يزال يعمل نظام إنتاجه بمحدودية . كما بدأت تظهر المستوطنات العشوائية ، على الرغم من أن الحدث الرئيسي والتغيير الصرف في المدن كان في الأحياء الأوروبية ، حيث وصلت العمارة الاستعمارية وتخطيط استخدام الأراضي إلى أكبر شكل لهما . في مستعمرات معينة حدث تحول ديموغرافي مهم ، تميزت بالهجرة المتسارعة في فترة الركود الأوروبي لأعداد كبيرة من العمال ذوي الياقات الزرق وعمال ذوي الياقات البيضاء . كانت إحدى نتائج هذا التدفق هو التوسع البطيء ، إذ وجدت مجموعة من السكان الأصليين المتعلمين أنه من الصعب اقحام ذوي الدخل المتوسط في مهنة التجارة أو في الإدارة .

ومن المفارقات أن الكثيرين انجرفوا إلى أوروبا ، حيث حولت تجربة الاضطراب السياسي البعض منهم إلى نشطاء لعبوا في النهاية دوراً في صراعات الاستقلال لبلدانهم .

فترة الاستقلال المبكر ،

كما أوضح (Drakakis-Smith 1987) ، شهدت عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية انتشار الاستقلال بسرعة في معظم أنحاء آسيا وأفريقيا ، وإن التسوية الأوروبية بسبب الحرب كبيرة (مثل الجزائر أو جاوة) ، ولكن غالباً ما كان إنهاء الاستعمار بطيئاً ، وتنازع عليه المستعمرون الذين لم يكن لديهم الكثير ليكسبوا من العودة إلى أوروبا التي مزقتها الحرب . بمجرد مغادرة القوى الاستعمارية ، اندفع السكان الأصليون إلى المدن ، جذبهم احتمال وظائف في المناصب الإدارية والتجارية التي تم استبعادهم منها سابقاً . وفي السنوات الأولى من الاستقلال ، كانت هذه الوظائف قليلة نسبياً ، بسبب استمرار السيطرة الأوروبية على المؤسسات التجارية وتباطؤ الطلب على المواد الأولية من اقتصاد أوروبا الصناعي المحطم .

ومن المفارقات ، أن إحدى المشاكل الرئيسية في أوروبا كانت نقص العمالة ، سلعة تمتلكها مدن العالم الثالث بوفرة . فكانت النتيجة التشجيع لهذا العمل "الفائض" للانتقال للعمل في شمال غرب أوروبا . في البداية كانت الهجرة من المستعمرات السابقة إلى السلطات السابقة مع الجزائريين على سبيل المثال الانتقال إلى فرنسا والهنود إلى بريطانيا ، لكن الاتجاه سرعان ما امتد إلى فقراء بلدان أخرى ، وخاصة تلك الموجودة حول البحر الأبيض المتوسط (مثل تركيا) . بالنسبة للأوروبيين الصناعيين والحكومات كان هذا المهاجر للعمل هدية اقتصادية . كانت وفيرة ، وغير نقابية ، ورخيصة ، سهلة الانقياد وراغبة في القيام بمهام وضيعة ، وعلى مدى عقدين من زمن "المعجزات الاقتصادية" للعديد من دول الغرب تم بناء الدول الأوروبية على استغلال هذا العمل . من جانبهم ، العالم الثالث كانت الحكومات سعيدة لتشجيع مثل هذه التحركات لأنها ساعدت على إبطاء نمو المدن ، وزيادة عائدات النقد الأجنبي من خلال التحويلات المرسلة إلى الوطن ، وتمنوا تدريب بعض القوى العاملة . في الواقع ، كانت الفوائد للعالم الثالث المصدر للعمالة أقل من المتوقع . خسروا أعداداً كبيرة من العمال الأصغر سناً والأكثر قدرة ؛ فقط أقلية تلقت تدريباً مفيداً على المهارات ؛ و تم استخدام المدخرات والتحويلات في الغالب لإنشاء شركات استهلاكية صغيرة .

بشكل عام ، شهدت فترة الاستقلال المبكرة تغيراً طفيفاً في اقتصاد معظم مدن العالم ، التي تسيطر عليها الأنشطة التجارية والشركات الأجنبية . كان التغيير الأكبر في ظهور قطاع فرعي ضخم من سكان الحضر غير قادر على العثور على عمل بأجر والذين يعانون من فقر وحرمان سكن لائق ، والتعليم ، والرعاية الصحية . هؤلاء نظرت الأسر "إلى الداخل" من أجل البقاء ، فخلقت نظام اقتصادها الخاص غير الرسمي الذي يعتمد كسباً ضئيلاً في ممارسة مجموعة من الأنشطة المتنوعة ، القانونية وشبه القانونية ، ويشير إلى الأنشطة غير القانونية مجتمعة باسم إنتاج "السلع الصغيرة" (ينظر الفصل ٢٤) .

الاستعمار الجديد والانقسام الدولي الجديد من العمالة

بدأ دمج عمالة العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي أواخر ستينيات القرن الماضي . في أوروبا أصبح المهاجرون أكثر تنظيماً وأقل تكلفة وبالتالي أقل ترحيباً بهم من قبل أرباب العمل أو العمال الآخرين نتيجة ركود عالمي دخل حيز التنفيذ . رداً على ذلك ، بدأت العديد من الشركات الأوروبية وأمريكا الشمالية في تحويل نقاط إنتاجها إلى مدن العالم الثالث ، حيث لا تزال العمالة الرخيصة موجودة و يمكن ضمانها من قبل الحكومات الاستبدادية التي تعتمد على الغرب في الدعم السياسي .

في حين أن التقسيم الدولي للعمل ليس ظاهرة جديدة (طوال الحقبة الاستعمارية تعهدت السلطة الحضرية تصنيع المواد الخام التي تنتجها المستعمرة) ، العامل الرئيسي الكامن وراء التقسيم الدولي الجديد للعمل (NIDL) هو ارتفاع رأس المال الذي شمل صناديق الاستثمار التي جمعتها المنظمات (مثل البنوك وشركات التأمين) المعنية بإدارة الأموال . الأسباب الكامنة

وراء الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات ذهب إلى المنظمات العاملة في العالم الثالث وتشمل ما يلي :-

١. ارتفعت تكاليف الإنتاج في أوروبا وأمريكا الشمالية.
 ٢. العمالة الرخيصة متاحة في مدن العالم الثالث نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر (ينظر الفصل ٢٣).
 ٣. يوجد قطاع غير رسمي كبير (أو جيش احتياطي من العمال) موجود في اقتصاد العالم الثالث الحضري الذي يساعد على إبقاء الطلب على الأجور منخفضاً .
 ٤. سمحت التطورات التكنولوجية بالفصل المكاني للإنتاج و العمليات الادارية . استخدام أجهزة الكمبيوتر ، وصلات الأقمار الصناعية والحاويات جعل من الممكن تحديد الأجزاء التي تتطلب عمالة كثيفة من عمليات الإنتاج في العالم الثالث بينما الإدارة المتخصصة والبحث والتطوير الاحتفاظ بها في الوطن .
 ٥. وقد شجعت NIDL أيضاً من قبل الوكالات الدولية والوطنية الحكومات الحريضة على توفير فرص العمل لمدن العالم الثالث المزدهرة لإحباط حالة عدم الاستقرار السياسي المحتمل .
- كان تأثير NIDL على مدن العالم الثالث مختلطاً :-

١. الأهم ، كانت التغييرات انتقائية ، مع عدد قليل فقط من دول العالم الثالث ، مثل تايوان وكوريا الجنوبية ، توسع اقتصاد صناعاتها بسرعة . ومع ارتفاع تكاليف اليد العاملة في هذه المواقع حتى الشركات المتعددة الجنسيات اخذت تبحث في أماكن أخرى عن إمدادات جديدة للعمالة الحضرية الرخيصة .
 ٢. بشكل عام ، فإن المدن الكبيرة بالفعل هي التي تلقت الجزء الأكبر من الاستثمار .
 ٣. لوحظ الأثر الاجتماعي في التكوين الطبقي . الطبقة العاملة المأجورة لديها ظهر في العديد من المدن . كونهم أكثر امتيازاً من العديد من المواطنين الآخرين في تشكيل مجموعة عمالية محافظة . على النقيض من ذلك ، القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية حيث يستمر الاقتصاد في النمو ، مما يؤدي في بعض الحالات إلى مخاوف سياسية من عدم الاستقرار .
- الظاهرة الاجتماعية الهامة الأخرى كانت أكبر تمثلت بدمج النساء في القوى العاملة الحضرية.

عصر العولمة ،

يمكننا إضافة مرحلة أخرى إلى نموذج "مراحل التحضر الاستعماري". تغطي الفترة من ١٩٨٠ فصاعداً ، وتتميز ببداية التحرر الاقتصادي (أي الانفتاح التدريجي للأسواق والترويج للتجارة الحرة عالمياً) وظهور نظام اقتصادي عالمي ، تكون المدن فيه هي العناصر الرئيسية لتراكم رأس المال . كما نوقش في الفصل ١٤ ، يتم تحديد موقع المدن في التسلسل الهرمي الاقتصادي العالمي من خلال تفاعل القوات العالمية (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر) والقوى المحلية (مثل سياسة الحكومة) . المدن التي تؤدي وظائف "البوابة" (عادةً ما تكون مدن الموانئ الكبيرة) معرضة للاقتصاد السياسي العالمي . في هذه المدن شحذت العولمة التمييز بين القطاعات الحديثة الموجهة دولياً والتقليدية ذات التوجه للاقتصاد المحلي (ينظر الفصل ٢٤). المنافسة الاقتصادية العالمية بين المدن الاستراتيجية المستحدثة (مثل مناطق تجهيز الصادرات) وتقليص التأثير الوطني المحلي على تطوير المناطق الحضرية . بالإضافة إلى ذلك ، تحررت من الإطار التخطيط التنظيمي المكاني الاستعماري ، فالشكل الحضري واستخدام الأراضي تتأثران الآن ، إلى حد كبير ، بقوى السوق . كما إن إعادة تنظيم اقتصاد الفضاء الحضري أنتج مناطقاً جغرافية جديدة فيها الشمول والاستبعاد .

يتم الكشف عن هذه بوضوح أكثر عند التمييز بين المناطق الحضرية المركزية المكونة من المباني المكتبية الحديثة والشقق الفاخرة ومرافق التجزئة والترفيه المرتبطة بها مستوطنات غير رسمية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تستوعب غالبية سكان الحضر (ينظر الفصل ٢٥). بينما يتم تضمين كل مدينة داخل السياق المحلي الخاص ، ظهور ظواهر مثل المجتمعات المسورة ، الزحف العمراني ، التحسين ، وخصخصة الخدمات العامة

، التي تعكس التطورات الأخيرة في العديد من المدن الغربية ، مما يؤكد تأثير العولمة على التنمية الحضرية في مدن العالم الثالث . علاوة على ذلك ، في العديد من المدن ، تكون التصفية الثلاثية تجاوز التصنيع كعملية اقتصادية مهيمنة ، مما يبشر بإمكانات ظهور ما بعد التصنيع في أجزاء من مدن العالم الثالث . بشكل أساسي ، التحول الحضري للعالم الثالث في فترة ما بعد الحرب أدى إلى طلبات غير مسبقة للخدمات الأساسية والبنية التحتية ، أكثر الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في تقديم الخدمات الاجتماعية . وما يتصل بالاجتماعية والاقتصادية والصعوبات السياسية تمثلت بظاهرة التحضر المحيطي .

التحضر المحيطي ،

نموذج التحضر المحيطي هو امتداد للتبعية / النظم العالمية النظرية التي توظف منظور الاقتصاد السياسي لتوفير وتعميم تأثير الرأسمالية العالمية على النظم الحضرية الوطنية في المدن العالمية . ينظر إلى توسع الرأسمالية في المناطق الطرفية على أنه يولد قوة عملية التحضر . قد يتم تصوير هذا في عدة مراحل :-

١. أولاً ، تزداد الهجرة إلى المدينة ، بسبب تعطل أشكال ما قبل الرأسمالية الزراعة عن طريق الزراعة التجارية ، والأثر التنافسي لواردات الصناعة التقليدية الرخيصة .
٢. ثانياً ، يتم استخراج الفائض المتولد في المناطق الريفية / الطرفية من قبل البرجوازية الوطنية ، مجموعات وممثلي مصالح رأس المال الأجنبي الموجودة في المراكز الحضرية الرئيسية . تؤدي عملية الاستخراج إلى توسيع النقل والسوق الرئيسيين والنمو السريع للعاصمة الوطنية والموانئ الرئيسية .
٣. ثالثاً ، يتركز نمو الصناعة التحويلية داخل الاقتصاد الوطني الأكبر في المدن الكبرى ، يحفز نمو الدولة الوطنية البيروقراطية لتشجيع عملية التصنيع ويؤدي إلى تركيز الفئات ذات الدخل المرتفع في المراكز الرئيسية حيث يكون تراكم الفائض .
٤. رابعاً ، تتجذب العمالة لأكثر المدن بحثاً عن العمل وتنتج فائضاً ، من خلال كل من العمل المأجور وإنتاج السلع الصغيرة ، والتي تدعم التوسع في القطاع الرأسمالي .
٥. خامساً ، تعمل الدولة على دعم التوسع الصناعي من خلال توفير البنية التحتية في المراكز الحضرية الرئيسية ، وإضفاء الشرعية على استمرار عمل النظام الرأسمالي من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لمجموعات مختارة .
٦. سادساً ، مع تسارع التنمية الحضرية ، يبدأ رأس المال الخاص في عدم التركيز إلى مناطق داخل العاصمة ولكن خارج المدينة الرئيسية لتجنب ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف العمالة والعوامل الخارجية السلبية مثل الازدحام المروري . يمكن للدولة أن تشجع عملية اللامركزية أو أن تتخذ إجراءات تعزيز اللامركزية .

إن نموذج التحضر المحيطي هو وصف عام مفيد لعمليات النمو الحضري في العالم الثالث المعاصر . مثل جميع وجهات نظر الاقتصاد السياسي ، ومع ذلك ، هناك خطر متأصل هو أن تقبل حتمية القوة العالمية التي قد تحجب تنوع الرأسمالية وإمكانات الاستجابات المحلية للقوى الخارجية . أهمية الاعتراف بوجود علاقة جدلية بين القوى العالمية والمحلية لفهم عملية التنمية الحضرية في العالم الثالث واضح في مفهوم التحضر الخارجي .

التحضر الخارجي ،

كما رأينا ، تستخدم الشركات عبر الوطنية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كوسيلة لتنظيم عمليات الإنتاج عبر الحدود الوطنية من خلال تقسيم العمل الدولي داخل الشركة (NIDL). حسب نظرية التبعية ، الصيغ القائمة على تجربة أمريكا اللاتينية ، والآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر تتجلى في التبعية الاقتصادية الخارجية وضعف الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية ، والإفراط في التعمير نتيجة لتركز الاستثمار في المدن الرئيسية . برز منظور بديل أكثر إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر من تجربة الدول الصناعية (NICs) في جنوب شرق آسيا . في بعض المناطق ، معظمهم ولا سيما دلتا Zhujiang (نهر

اللؤلؤ) في جنوب الصين ، وقد أدى هذا إلى نمط يتميز بالتحضر الخارجي ، بأنواع تصنيع كثيفة العمالة والتجميع الموجه للتصدير على أساس مدخلات منخفضة التكلفة لكميات كبيرة من العمالة والأرض . هذا شكل "التحضر من فوق" على أساس النمو الصناعي للمدن من خلال التخطيط المركزي واستثمار ظاهرة تكاملها مع "التحضر من الأدنى" . وقد تميز هذا بالهجرة السكانية ، النمو الحضري في المدن والبلدات الصغيرة في الغالب ، وتحول كبير في المظاهر العمرانية الريفية مع تطوير مزيج مكثف من الزراعة والأنشطة غير الزراعية .

كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا كبيرا على التحضر بعد عملية الإصلاح في الصين . يمكن تحديد ثلاث مراحل للاستثمار الأجنبي المباشر . في المرحلة الأولى ، ١٩٧٩-١٩٨٥ ، الاستثمار الأجنبي ، أساسا بدأت هونغ كونغ وماكاو في التدفق إلى مناطق اقتصادية محدودة كما في مناطق شنزن وتشوهاي وشانتون وشيانن وأربع عشرة مدينة مفتوحة . كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التصنيع كثيفة العمالة . في المرحلة الثانية ، ١٩٨٦-١٩٩١ ، كان الاستثمار الأجنبي المباشر بتشجيع من تشريع جديد يسمح بامتلاك بالكامل للأجانب لمشاريع ومشاريع تعاونية . بينما لا يزال يتركز في قطاع التصنيع ، امتد الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا إلى مناطق أخرى ، بما في ذلك شنغهاي بودونغ . في

المرحلة الثالثة ، من عام ١٩٩٢ فصاعداً ، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة وبدأ أيضاً في التدفق إلى القطاع الثالث ، مثل العقارات ، مع تأثيرات واضحة للغاية على المدن الصينية مكانيا ، أدى هذا الشكل من التحضر الذي يسببه الاستثمار الأجنبي إلى ظهور نوع من المنطقة الحضرية الممتدة التي وصفها (1991) McGee بأنها desakota ، وقد تم تحديد أمثلة حول المدن مثل جاكارتا ، مانبلا وبانكوك . وعلى الرغم من "التحضر الريفي" لنهر اللؤلؤ تعرض منطقة دلتا العديد من هذه الميزات ، يسلط (Sit and Yang (1997) الضوء على عدد من الاختلافات . والأكثر أهمية ، على عكس بانكوك وجابوتنيك المناطق الحضرية الممتدة ، في دلتا نهر اللؤلؤ تعاني مدينة قوانغتشو الأساسية من الانخفاض النسبي ، والنمو في المراكز الصغيرة والمناطق الريفية المحيطة بها التي لا علاقة لها بتشتت أو انتشار تأثير المدينة الأساسية . يمكن تفسير ذلك من خلال طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في دلتا نهر اللؤلؤ . على النقيض من كثرة استثمارات رأس المال النموذجي لمشاركة الشركات عبر الوطنية في أماكن أخرى من العالم الثالث في الاستثمار الأجنبي المباشر في دلتا نهر اللؤلؤ هو في الأساس صغير ومتوسط الحجم ، وهو في شكل عمل مكثف من شركات التصنيع . لهذا ، فإن توفر الأراضي والعمالة الرخيصة في المدن والبلدات الأصغر هو عامل جذب رئيسي . مناخ الاستثمار في المدن الأصغر أكثر جاذبية أيضاً ، نظراً لأن المسؤولين المحليين أكثر مرونة واستعداداً للتكيف مع احتياجات المستثمرين الأجانب مع تدخل بيروقراطي أقل مما قد يكون عليه الحال في المدن الكبرى ، حيث لا تزال بقايا الاقتصاد المخطط مركزياً قائمة .

تؤكد ظاهرة التحضر الخارجي الأشكال المتنوعة للتحضر و يوضح النمو الحضري كيف يمكن للقوى الدولية ، ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على التنمية الاقتصادية المحلية والتحضر ، وتشدد على ضرورة فهم القوى العالمية ضمن السياق المحلي من أجل فهم تعقيد العمليات المعاصرة للتحضر .

التحضر بالانفجار ،

وكما سنرى في الفصل ٢٣ ، فقد شجعت الهجرة من الريف إلى الحضر التحضر والنمو الحضري في جميع أنحاء العالم الثالث . حتى الآن في العديد من البلدان النامية في المناطق الريفية لا يزال عدد السكان مرتفعاً (ينظر الفصل ٥). في حين أن هؤلاء السكان يمثلون خزان المهاجرين المحتملين إلى المدن ، في بعض المناطق الريفية ينمو السكان في كثافات تساوي أو تتجاوز العتبة الحضرية المقبولة على نطاق واسع والبالغة ٤٠٠ شخص لكل كيلومتر مربع (١٠٠٠ شخص لكل ميل مربع) . هذه قابلة للمقارنة مع التجمعات السكانية الموجودة في ضواحي مدن أمريكا الشمالية . بالنسبة لبعض المراقبين ، هذه المناطق الريفية

ذات الكثافة السكانية العالية (مثل الحزام الذي يمتد من غرب البنغال إلى ضواحي دلهي ، في الهند) ، تم إنشاؤها بواسطة عملية "التحضر بحلول الانهيار" ، يمثل نظامًا استيطانيًا هجينًا أو ريفولوبوليس حضريًا مكانيًا ولكن اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا ريفية / زراعية . المشاكل التي تواجهها هذه الريفيات صعوبات "حضرية" مألوفة مثل الضغط على الأرض ، وتسويق الأراضي ، وزيادة التشرذم ، والحاجة الملحة لمرافق البنية التحتية و الخدمات بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي . في بعض المناطق ، بما في ذلك الكثير من بنغلاديش ، التقدم الحضري في الريف يتجه لتطويق المدن المتوسعة ، وخلق تحديا خاصا للحكومات .